تاريخ الإرسال (2020-09-15)، تاريخ قبول النشر (2020-12-15)

أ. نعمات عبد الله البرش

اسم الباحث الأول:

أ.د. محمود محمد العامودي

اسم الباحث الثاني:

أ.د. وليد محمود أبو ندي

اسم الباحث الثالث:

قسم اللغة العربية-كلية الآداب-الجامعة
الإسلامية بغزة-فلسطين

اسم الجامعة والبلد:

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: mamoudi@iugaza.edu.ps

<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.29.3/2021/2>

زُبْدَةُ الْأَقْوَالِ فِي شَرْحِ قَصِيدَةِ أَبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ
لبدر الدين محمد بن محمد ابن الناظم
(640-686هـ)
دراسة وصفية تحليلية

الملخص:

يُعَدُّ عِلْمُ الصَّرْفِ مِنْ أَجَلِّ الْعُلُومِ اللُّغَوِيَّةِ لِأَنَّهُ يَدْرُسُ بُنْيَةَ الْكَلِمَةِ وَمُشْتَقَّاتِهَا وَأَحْوَالَهَا، وَلِجَلَالِ هَذَا الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ فَقَدْ اهْتَمَّ بِهِ عُلَمَاؤُنَا الْأَوَائِلُ، فَأَلَفُوا وَصَفَوْا وَنَظَّمُوا الْقَصَائِدَ الَّتِي تُعْنَى بِهَذَا الْعِلْمِ، ثُمَّ اهْتَمَّ عُلَمَاءُ آخَرُونَ بِشَرْحِهَا وَالتَّحْشِيَةِ عَلَيْهَا.

ومن هؤلاء العلماء بدر الدين ابن الناظم (ت686هـ) الذي يُعَدُّ الشَّارِحُ الْأَوَّلُ لِمَنْظُومَةِ لَامِيَةِ الْأَفْعَالِ لَوَالِدِهِ ابْنِ مَالِكٍ (672هـ)، وَلَطَبِيعَةُ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الشَّارِحِ وَالنَّاطِمِ، فَقَدْ كَانَ كِتَابُ بَدْرِ الدِّينِ الْمَوْسُومُ بِ: (زُبْدَةُ الْأَقْوَالِ فِي شَرْحِ قَصِيدَةِ أَبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ) بِحَقِّ زُبْدَةٍ عِلْمِ أَبِيهِ، فَهُوَ شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ وَقِيمٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيجَازٍ وَفَائِدَةٍ. قَدَّمَ الْبَحْثُ تَرْجَمَةً لِابْنِ النَّاطِمِ، وَدَرَسَتْ حَوْلَ كِتَابِ "زُبْدَةِ الْأَقْوَالِ" بَيَّنَّ فِيهِ مِنْهَجُهُ فِي شَرْحِ قَصِيدَةِ أَبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ، ثُمَّ تَحَدَّثَ فِيهِ عَنْ شَوَاهِدِهِ وَأَصُولِهِ وَأَرَائِهِ الصَّرْفِيَّةِ وَمُضَادِّهِ، وَخَلَّصَ مِنْ خِلَالِ الشَّرْحِ إِلَى الْمَذْهَبِ الصَّرْفِيِّ لِابْنِ النَّاطِمِ. اتَّبَعَتْ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيَّ التَّحْلِيلِيَّ، لِأَنَّهُ يَتَنَاسَبُ مَعَ طَبِيعَةِ الدِّرَاسَةِ.

كلمات مفتاحية:

Zubdt Alaqwal Fi Sharh Qasydat "Abniatu Alaf'al" for Badr Al-Din Muhammad bin Muhammad Ibn Al-Nazim (640-686 AH) An analytical descriptive study

Abstract:

Morphology is a sublime linguistic science because it teaches the words' structures and its derivatives and condition. Because of its importance, early linguists were interested in it. They wrote, classified and composed poems dealing with this science, then other linguists explained it. Among these scholars is Badr Al-Din Ibn Al-Nazim (686 AH), who is considered the first commentator on the verse Lamiatu Al-Afaal written by his father Ibn Malik (672 AH). Because of the nature of the relationship between the commentator and the versifier, Bader's book entitled Zubdt Alaqwal Fi Sharh Qasydat "Abniatu Alaf'al" is a brief and valuable explanation for its brevity and benefit.

The research provided a biography for Ibn Al-Nazim, and a study on the book "Zubdat Al-Aqwal", in which he explained his method for explaining the poem "Abniatu Alaf'al", then he talked about his evidence, origins and morphological opinions of Ibn Al-Nazim.

To conduct this study, the researcher used the descriptive and analytical method, because it is suitable to the nature of the study.

Keywords: Zubdt Alaqwal, Ibn Al-Nazim, the poem of Abniatu Alaf'al.

بدر الدين ابن الناظم (ت686هـ):**اسمه وشهرته⁽¹⁾:**

محمّد بن محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الإمام البليغ، النحوي، بدر الدين ابن الإمام شيخ النحاة جمال الدين الطائي، الجبائي، ثمّ الدمشقي المعروف بالبدر⁽²⁾.

واشتهر باسم ابن الناظم، والناظم يشير إلى أبيه ابن مالك ناظم الألفية، أمّا لقبه ابن الناظم؛ فقد لقّبه به أبو حيان النحوي الأندلسي⁽³⁾.

ولادته⁽⁴⁾:

وُلد ابن الناظم في مدينة دمشق، في سنة أربعين وستمائة هجرية، وكان منذ طفولته متقد الذكاء حادّ الذهن، تلقّى علوم النحو واللغة والمنطق على يد والده.

أخلاقه:

قال الصّدي عنه: "كَانَ إِمَامًا فَهْمًا ذَكِيًّا، حَادِ الْخَاطِرِ، إِمَامًا فِي النَّحْوِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ وَالْعُرُوضِ وَالْمَنْطِقِ، جَيِّدِ الْمُشَارَكَةِ فِي الْفَقْهِ وَالْأُصُولِ"⁽⁵⁾.

وصفه الذهبي⁽⁶⁾ ومن بعده السيوطي بأنه كثير اللعب، فقد قال السيوطي: "وَكَانَ اللَّعِبُ يَغْلِبُ عَلَيْهِ، وَعَشْرَةٌ مِنْ لَا يَصْلَحُ"⁽⁷⁾، ولعل هذا سبب الوقية بينه وبين أبيه، فقد سكن على إثر ذلك في بعلبك، ولما مات والده طُلب إلى دمشق، وولي وظيفته والده.

لكنّ الياضي أرجع هذا الوصف إلى خطأ من المترجمين حيث قال: "هكذا ذكر الذهبي، وهو خلاف ما رأيت من ترجمته في شرح الألفية فإنه مكتوب فيه شرح الخلاصة في النحو للشيخ الإمام، العالم، العامل، الورع، الزاهد، حجة العرب، لسان الأدب، قدوة البلغاء والفصحاء، بدر الدين محمد ابن الإمام العالم حجة العرب أبي عبد الله بن مالك الطائي. هكذا رأيت في الشرح المذكور - والله أعلم به - فقد أخطأ أحد المترجمين إذ لا يمكن الجمع بين وصفين متناقضين، فإن كان كما ذكره القادح فكان حق المادح أن يمدحه بما فيه من العلم دون ما ذكر من كونه عاملاً ورعاً زاهداً، وإن كان كما ذكره المادح فالذام الواصف له بالوصف المذكور مرتكب إثمًا عظيمًا فإنّ قدحه فيه يبقى على تعاقب الدهور. لكن الذهبي معروف بمعرفة علم التاريخ وأحوال أوصاف الناس الظاهرة، ولكن كان ينبغي على تقدير صحة قوله أن يعرض بذمه ووصفه القبيح ولا يصرح به هذا التصريح"⁽⁸⁾.

شيوخه⁽⁹⁾:

أخذ عن والده، وسكن بعلبك مدّة، فقرأ عليه جماعة منهم الإمام بدر الدين ابن زيد.

تلاميذه⁽¹⁰⁾:

تتلمذ على يديه في بعلبك جماعة من الطلاب اشتهر منهم:

(1) انظر: الوافي بالوفيات 165/1 وبغية الوعاة 255/1.

(2) انظر: شذرات الذهب 513/11.

(3) انظر: منهج السالك على ألفية ابن مالك 42/22.

(4) انظر: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 23.

(5) الوافي بالوفيات 165/1.

(6) تاريخ الإسلام 581/15.

(7) بغية الوعاة 255/1.

(8) مرآة الجنان 4 / 153.

(9) انظر: بغية الوعاة 255/1.

(10) انظر: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 24.

1- بدر الدين بن جماعة.

2- وفي دمشق كمال الدين الزملكاني.

آثاره العلمية:

قال الذهبي: "كان عجباً في الذكاء والمناظرة وصحة الفهم"⁽¹¹⁾، وقيل إنه على الرغم من إمامته في مواد النظم من العروض والنحو والمعاني والتبيان والبدیع إلا أنه لم يقدر على نظم بيت واحد، حتى أنه "حضرت إليه رفعة من صاحبه فيها نظم أراد أن يجيبه عنها بنظم فجلس في بيته من بكرة إلى صلاة العصر ولم يقدر على بيت واحد حتى استعان بجار له في المدرسة على الجواب بعد ما حكى ذلك لجاره"⁽¹²⁾.

مصنفاته:

لابن الناظم كثير من التصانيف، منها⁽¹³⁾:

1- شرح ألفية والده.

2- شرح الكافية الشافية في النحو والصرف.

3- شرح لامية الأفعال، وهو المسمى بـ: "زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال"، وهو موضوع الدراسة، وقد استعنت بتحقيق الدكتور ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية- دمشق، الطبعة الأولى 1412هـ-1992م.

4- تكملة شرح التسهيل، لم يتمه.

5- غاية الطلاب في معرفة الإعراب.

6- المصباح في اختصار المفتاح في المعاني، اختصر فيه معاني وتبيان المفتاح وهو في غاية الحسن، وقيل إنه وضع أكبر منه وسماه روضة الأذهان.

7- مقدمة في العروض.

8- مقدمة في المنطق.

وفاته⁽¹⁴⁾:

توفاه الله برحمته قبل الكهولة بالقولنج بدمشق يوم الأحد في ثامن المحرم سنة وثمانين وستمائة، ودُفن بمقبرة باب الصغير وكثر التأسف عليه.

زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال

بدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (ت686هـ)

(دراسة وصفية تحليلية)

المحور الأول: عنوان الكتاب:

زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال، وهو شرح مختصر لقصيدة لامية الأفعال التي نظمها ابن مالك. يقول محقق الكتاب ناصر حسين علي: "اخترت هذا العنوان للكتاب (زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال)؛ لأنه أدق في التحديد، أما وضع كلمة (أبنية) بدلاً من (لامية) في العنوان هذا، فإنه أصح لأن بدر الدين نفسه قال في مقدمة الشرح: (هذه أوراق

(11) تاريخ الإسلام 581/15.

(12) الوافي بالوفيات 165/1.

(13) انظر: الوافي بالوفيات 165/1 وبغية الوعاة 255/1.

(14) انظر: الوافي بالوفيات 165/1 ومرآة الجنان 4/ 153 وبغية الوعاة 255/1.

تشتمل على قصيدة والدي -رحمه الله- في أبينية الأفعال ولا يوجد ما يمنع من تلك التسمية، وهي تسمية صرفية لا لغوية⁽¹⁵⁾، يؤيدها قول ابن العماد: "وشرح لامية والده التي في الصرف"⁽¹⁶⁾.

المحور الثاني: مقدمة الكتاب:

- 1- مقدمة الكتاب قصيرة جداً، ولكنها مناسبة للكتاب، لأن كتاب زبدة الأقوال شرح مختصر لقصيدة لامية الأفعال.
- 2- بدأ المقدمة بالبسملة كما هي عادة المؤلفين.
- 3- عرف بدر الدين بنفسه وبوالده، فذكر اسمه كاملاً متضمناً لقبه ولقب أبيه، وكذلك ذكر نسبته إلى مدينة جيان في بلاد الأندلس.
- 4- زين هذا التعريف بألفاظ التبجيل له ولوالده، بقوله: "الإمام العالم العلامة بدر الدين محمد ابن الشيخ الإمام العلامة جمال الدين".
- 5- طلب من الله الرحمة والثواب بالجنة له ولأبيه، بقوله: "وأثابهما الجنة".
- 6- اشتملت هذه المقدمة المقنضبة على:

- أ- محتوى كتابه: "هذه أوراق تشتمل على قصيدة والدي -رحمه الله- في أبينية الأفعال".
- ب- جزء من منهجه في الشرح الذي عبّر عنه بقوله: "وما يتصل بها، وعلى ذكر ما يحتاج إليه، وإيضاح ما استبهم، وتفسير الغريب".

المحور الثالث: منهج الكتاب:

ينقسم منهج الكتاب إلى قسمين:

القسم الأول: وهو الذي صرح به المؤلف في مقدمته.

ويتمثل في النقاط الآتية: يقول ابن الناظم في مقدمته: "وما يتصل بها، وعلى ذكر ما يحتاج إليه، إيضاح ما استبهم وتفسير الغريب". (ص: 21)

أولاً: ما يتصل بها: أي ما يتصل بأبنية الأفعال وما يتعلق بها:

كان الهدف من تأليف اللامية هو ضبط عين الفعل، ولذلك كان تركيز ابن مالك ينصب على الفعل مجرداً ومزيّداً، ثلاثياً أو رباعياً، وقد ركز بدر الدين كذلك على أبينية الأفعال وما يتصل بها، نحو:

1- في باب أبينية الفعل المزيّد، قوله: "وَفَعَلَ نحو عَلَّمَ، وكَلَّمَ، ونظيره من المعتل: وَلَّى، يُقَالُ وَلَّيْتُهُ الأمر وأولَّيْتُهُ إِيَّاهُ بمعنى، واستقل، نحو: استخرج، ومثله استقام أصله استقوم". (ص: 46)

2- في الباب نفسه، قوله: "وَأَفْوَعَلَ نحو: اخْوَصَلَ الطائر إذا ثنى عُنْقَهُ وأَخْرَجَ حَوْصَلَتَهُ، فهو ملحَقٌ بـ (أَخْرَجَ) بزيادة الواو". (ص: 48)

3- في الباب نفسه كذلك، قوله: "وَأَفْوَعَلَ بزيادة إحدى اللامين، نحو: اكْوَلَّ الرجل: قَصَرَ واجتمع خَلْفُهُ، واكْوَهَدَ: ارتعش". (ص: 49)

ثانياً: ذكر ما يحتاج إليه: أي أن الشارح بدر الدين سيذكر بعض المسائل في وقت الحاجة لحل الإشكال، ولرفع اللبس كي تتضح المعلومة، نحو:

1- في فصل الفعل المضارع ولفظ اللبس من الفعل (وَرَى)، قوله: "وَوَرَى المَخُ يَرَى إذا اِكْتَنَزَ واشتدَّ وفيدَ هذا الفعل بالإسناد على المَخِ احترازاً من وَرَى الزندُ يَرَى، فإن كسر عين مضارعه ليس على الشذوذ، بل على تداخل اللغتين والاستغناء بمضارع من قال:

(15) زبدة الأقوال، ص21؛ وسوف أوثق الأقوال من زبدة الأقوال في متن البحث لتقليل الحواشي.

(16) شذرات الذهب 697/7.

وَرَى الزُّنْدُ -بفتح الراء- عن مضارع مَنْ قَالَ عن وري بكسرهما، فهذا لم يُورد مع ما شذ كسر عين مضارعه بخلاف وري المخ، لأنه لم يُسمع في ماضيه إلا كسر العين". (ص: 32-33)

2- في باب أبنية الفعل المزيد فيه، قوله: "ومنها: تَفَعَّلَ، نحو: تَدَحَّرَجَ وَتَسَرَّلَ، فإنه يجيء مطاوع فَعَّلَ، نحو: تَجَوَّبَ وَتَجَلَّبَبَ، وقد يأتي بناءً مستقلاً نحو: تَهَوَّلَ في مشيه إذا ما ج، والأكثر الأول، ومنه تَدَحَّرَجَ وَتَمَعَّدَ". (ص: 47)

3- في مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف، قوله: "وكل مضارع مبني للفاعل مما زاد على ثلاثة أحرف فواجب فيه كسر ما قبل آخره لفظاً وتقديراً ما لم يكن أول ماضيه تاءً مزيدة، مثال ما يُكسر لفظاً: دَحَّرَجَ يُدَحَّرَجُ، وَقَاتَلَ يُقَاتِلُ، وَاقْتَدَرَ يَقْتَدِرُ، وَاسْتَعَجَلَ يَسْتَعِجِلُ".

ومثال ما يُكسر تقديرًا: أَعَدَّ يُعِدُّ، وَاسْتَرَدَّ يَسْتَرِدُّ وَاسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ وَاخْتَارَ يَخْتَارُ وَانْقَادَ يَنْقَادُ". (ص: 54)

"والأصل فيها: يُعِدُّ وَيُسْتَرِدُّ وَيُسْتَقِيمُ وَيَخْتَارُ وَيَنْقَادُ فلما حلَّ فيها الإبدال في الحروف خُذِفَتِ الكسرة". حاشية صفحة 54.

ثالثاً: إيضاح ما استُبهِم: يبدو أنَّ الشارح قد قصد من هذه العبارة توضيح اللفظ وتقريبه، وذلك بالإتيان بالمعنى للتركيب المبهم لمعرفة دلالاته، نحو:

1- في باب أبنية الفعل المزيد منه، قوله: "ومنها: تَفَعَّلَ نحو: تَرَمَسَ الرجلُ إذا تَغَيَّبَ عن حربٍ أو شَغَبَ، مأخوذاً من رَمَسَ الميتَ وأرَمَسَهُ إذا دَفَنَهُ وَمِنْ رَمَسَ الكلامَ أخفاه والخبر ستره". (ص: 50)

2- في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، قوله: "وعلى: فَعَّلَ نحو: عَفَّرَ الرجلُ فهو عَفْرٌ وَعَفْرِيَّتٌ أيضاً أي: ذو دهاءٍ ومكرٍ وشجاعة، وَبَدَّعَ فهو بَدْعٌ أي فائقٌ فيما نُسب إليه من علمٍ أو شجاعة أو غيرهما، طَفَّلَ كَفَّهُ فهو طِفْلٌ أي رَخَصَ ناعماً". (ص: 62)

3- في الباب نفسه، قوله: "وقالوا: طَابَ يَطِيبُ فهو طَيِّبٌ، فجاءوا باسم الفاعل منه على فِعْلٍ نيابةً عن فَعِيلٍ حملاً على: خَبِثَ فهو خَبِيثٌ، ولأنَّ يَلِينُ فهو لَيِّنٌ حملاً على صَلَبَ فهو صَلِيبٌ". (ص: 64)

رابعاً: تَفْسِيرُ الْغَرِيبِ:

وإكمالاً للفائدة، فقد قام بدر الدين بتفسير الألفاظ والمفردات الغريبة داخل السياق بالإتيان بالمعنى الذي يوضح كل مفردة وحدها، نحو:

1- في بناء المضارع، قوله: "وَوَجَرَ يَجِرُ وَيَوْحَرُ إذا تَوَقَّدَ غَيْطاً، وَنَعِمَ يَنْعِمُ نَعْمَةً: نَضِرَ". (ص: 31-32)

2- في باب أبنية الفعل المزيد فيه، قوله: "وَأَفْعَلَّ، نحو: أَهْبَيْخَ الصَّبِيُّ فهو هَبَيْخٌ إذا سَمَنَ". (ص: 46)

3- في الباب نفسه، قوله: "أَفْعُوْعَلْ، نحو: اغْدُوْدَنَّ الشَّعْرُ: طَالَ، وَاخْصَوْصَلْ أي: أَبْتَلَّ، وَاخْلَوَلَى الشيءُ: طَابَ". (ص: 47)

4- في باب أبنية المصادر، قوله: "وعلى: فَعَّلَى، نحو: جَمَزَ جَمَزَى، وَمَرَطَبِ الدابةِ مَرَطَى: أَسْرَعَتْ". (ص: 73)

القسم الثاني: المنهج الذي سار عليه المؤلف من غير أن يُصرِّح به:

ويتمثل في النقاط الآتية:

أولاً: طريقة الشرح: كانت طريقته في الشرح سهلة واضحة، تميزت بالاختصار، وعبر عما أراده بالألفاظ محدودة، لكنها تحوي معاني دقيقة، وقد كانت هذه الطريقة على النحو الآتي:

1- قرَّر بدر الدين شرحه عن أبيات اللامية ولم يمزج بينهما، وذلك بالترميز للنظم بالرمز (ص) إشارة إلى المصنف، وبالرمز (ش) إشارة إلى الشرح أو الشارح، ولم يتعرض الشارح لشرح عناوين الأبواب والفصول، كما أنه لم يشرح أبيات اللامية كلمة كلمة (أي شرحاً حرفياً) إنما جاء بالمعنى الإجمالي، بعدما يُورد البيت كاملاً أو يُورد عدة أبيات، نحو:

أ- في حديثه عن المضارع، قوله: "ص

ذَا الْوَاوِ فَأَوْ أَوْ الْيَا عَيْنًا أَوْ كَ (أَتَى) كَذَا الْمُضَاعَفُ لَا زِيَادًا لَك (حَنَّ طَلًا)

ش

المَعْنَى: أَنَّهُ يَلْزَمُ كَسْرُ عَيْنِ الْمُضَارِعِ مِنْ فَعَلَ، فَيَجِيءُ عَلَى يَفْعُلُ إِذَا كَانَتْ فَاؤُهُ وَآوًا أَوْ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ يَاءً، أَوْ كَانَ مُضَاعَفًا لَازِمًا غَيْرَ مَا يُنْبِئُهُ عَلَى مَجِيئِهِ بِالضَّمِّ". (ص: 33)

ب- في بابِ أبنية المصادر، قوله: "ص

(فَعْلٌ) مَقْيُوسُ الْمَعْدَى وَ(الْفُعُولُ) لِعَيْنِ رِه سَوَى فِعْلٍ صَوَّبَ ذَا (الْفُعَالُ) جَلَا

ش

الأمثلة المذكورة لمصادر الفعل الثلاثي تسعة وأربعون مثالاً، والمقيس عشرة أمثلة، والنواقي مقصورة على السماع". (ص: 75)

ت- في حديثه عن المقيس من المصدر واسمي الزمان والمكان لما كانت عينه ياء، قوله: "ص

وَكَاالصَّحِيحِ الَّذِي لَيَا عَيْنُهُ وَعَلَى رَأْيٍ تَوَقَّفَ وَلَا تَعُدُّ الَّذِي نُقِلَا

ش: يعني أن: فَعَلَ مما عينه ياء كالصحيح في أن قياسه: المفعول في المصدر، نحو: المعاش، والمفعول في الزمان والمكان، نحو: المقيس". (ص: 99)

2- تنويع الأساليب التعليمية في الشرح، نحو:

أ- استخدام أسلوب الخطاب والحوار للمتعلم وطرح الأسئلة لإعمال فكره، نحو:

• في فصلِ فِعْلٍ ما لم يُسَمَّ فاعله، قوله: "فما أوله تاءً مزيدةً يَضُمُّ مَعَ أولِهِ ثانيه، كَقَوْلِكَ: تُعَلِّمُ الْعِلْمَ، وَتُعَوِّلُ عَنِ الْأَمْرِ، وَتُدْخِرُ فِي الدَّارِ، وَمَا أوله همزة وصلٍ يَضُمُّ مَعَ أولِهِ ثالثه كَقَوْلِكَ: أُقْتَدِرُ عَلَيْهِ، وَأُسْتَخْرِجُ الْمَتَاعَ". (ص: 56)

• في حديثه عن بناء اسم المفعول من الأفعال المزيد فيها، قوله: "فإن قلت من موانع الصرف العدل مع الوصف فإن كان جريحاً معدولاً فهل منع من الصرف؟

قلت: العدل المانع من الصرف هو العدل من مثال إلى مثال عدلاً مُحَقَّقاً كما في: مَتْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ، أَوْ مُقَدَّرًا كما في: أُخْرِعُ وَغَمَرُ". (ص: 68)

ب- استخدام أسلوب بلاغي، وهو أسلوب النثر بعد اللَّفِّ والتَّقْصِيلِ بعد الإجمال، وقد انتشر هذا الأسلوب كثيراً في الشرح، مُهْتَدِياً في ذلك بأسلوب الناظم، نحو:

• في بابِ أبنية المصادر، قوله: "يُنْبِئُ الْمَصْدَرُ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ عَلَى فَعْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ فَعْلٍ، نَحْو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وَقَتَلَ قَتْلًا، وَحَذَقَ حَذَقًا وَعَلِمَ عِلْمًا، وَشَغَلَ شُغْلًا وَشَكَرَ شُكْرًا". (ص: 69)

• في بابِ المَفْعُولِ والمَفْعُولِ وَمَعَانِيهِمَا، قوله: "وَشَذَّ الْكَسْرُ أَيْضًا فِي الْمَصْدَرِ مِنْ أَوَى لَهُ، إِذَا رَقَّ، وَمِنْ غَفَرَ وَعَذَرَ وَحَمَى أَي: أَنْفَ، وَرَزَّهَ أَي: أَصَابَهُ بِمُصِيبَةٍ، فَيَقَالُ: الْمَأْوِيَّةُ وَالْمَغْفَرَةُ وَالْمَعْذَرَةُ وَالْمَحْمِيَّةُ وَالْمَرْزُوقَةُ". (ص: 97)

3- الشرح موجز وموفٍ بالمراد: فهو شرح مختصر مقتضب، لكنه تام ووافٍ ومفيد ومحدد لا يتخلله نقص لا سيما وأنَّ الشارح قد أتى بأمثلة تؤدي الغرض، نحو:

أ- في حديثه عن اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل، قوله: "أَمَّا طَالَ، فَأَصْلُهُ طَوَّلَ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ؛ لِأَنَّهُ ضَدُّ قَصَرَ وَلَمَجِيءِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى فَعِيلٍ طَوِيلٍ، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ بِهِ التَّاءُ وَسَكَنَ آخِرُهُ وَخُذِفَتْ أَلْفُهُ بَعْدَ نَقْلِ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ عَلَيْهَا إِلَى الْفَاءِ فَصَارَ طُلْتُ". (ص: 43-44)

ب- في بناء اسم الفاعل من الفعل المزيد فيه، قوله: "بناءً اسم الفاعل من الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف، بأن تأتي بمثال المضارع وتجعل مكان أوله ميماً مضمومةً ويكسر ما قبل آخره، كَقَوْلِكَ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فَهُوَ مُكْرِمٌ، وَدَخَرَخَ يُدْخِرُخَ فَهُوَ مُدْخِرُخَ، وَانْطَلَقَ فَهُوَ مُنْطَلِقٌ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فَهُوَ مُتَعَلِّمٌ". (ص: 66)

ثانيًا: ضبط الألفاظ كتابيًا:

اهتم بدر الدين بضبط الألفاظ كتابيًا في مواطن يُخشى فيها اللبس، نحو:

- 1- في باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه، قوله: "وَفَعْلٌ يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَضَمٌّ ثَانِيهِ، نَحْوُ: ظُرْفٌ وَشُرْفٌ". (ص: 30)
- 2- في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، قوله: "وَبِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ: فَعَلَ -بِضْمِ الْعَيْنِ- عَلَى: فَعَلَ كَسَهْلٍ وَصَعْبٍ". (ص: 61)
- 3- في باب المَفْعَلِ والمُفْعَلِ، قوله: "فَمَا كَانَ مُضَارِعُهُ عَلَى غَيْرِ يَفْعَلُ أَوْ كَانَ مَعْتَلًا لِلَامِ، فَقِيَاسُ اسْمِ الْمَصْدَرِ مِنْهُ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مَفْعَلٌ -بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ-". (ص: 92)
- 4- في بناء اسم الآلة، قوله: "يُبْنَى مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ لآلَةٍ مَا يُفْعَلُ بِهِ اسْمٌ عَلَى: مِفْعَلٍ -بِكَسْرِ الْمِيمِ- وَقَدْ تَلَحُّقَهُ التَّاءُ". (ص: 103)

ثالثًا: الإتيان بالأمثلة:

لَمَّا كَانَ كِتَابُ زُبْدَةِ الْأَقْوَالِ كِتَابًا مُخْتَصَرًا، فَمِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَتَنَاسَبَ إِبْرَادُ الْأَمْثَلَةِ فِيهِ مَعَ عَدَدِ صَفْحَاتِهِ، وَلِذَا فَقَدْ أُوْرِدَ بِدُرِّ الدِّينِ الْأَمْثَلَةُ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهَا، وَتَرَاوَحَ إِبْرَادُهُ لِلْأَمْثَلَةِ، فَأَقْلَهَا مَثَلًا وَاحِدًا لِلْمَسْأَلَةِ، وَأَكْثَرُهَا ثَلَاثَةً عَشَرَ مَثَلًا، وَلَكِنْ السَّمْتُ الْغَالِبُ إِبْرَادُ مَثَالَيْنِ لِلْحَالَةِ أَوْ الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلِلْحَقِّ فَإِنَّ الْأَمْثَلَةَ الَّتِي أَتَى بِهَا الشَّارِحُ كَانَتْ شَامِلَةً مُؤَدِيَةً لِلْغَرَضِ، تُغْطِي سَائِرَ الْمَطَالِبِ وَالْحَالَاتِ، وَقَدْ وَرَدَتْ الْأَمْثَلَةُ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

1- التمثيل بمثال واحد، نحو:

أ- في باب أبنية الفعل المزيد فيه، قوله: "وَفَعْلَى، نَحْوُ: سَلَّى الرَّجُلَ إِذَا لَقَاهُ عَلَى قَهَاهُ". (ص: 49)

ب- في باب أبنية المصادر، قوله: "وَعَلَى فُعْلَةٍ، نَحْوُ: غَلَبَهُ غُلْبَةً". (ص: 73)

2- التمثيل بمثالين، وهو الغالب في الشرح، نحو:

أ- في باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه، قوله: "فَعَلَ يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَثَانِيهِ، نَحْوُ: ضَرَبَ، وَذَهَبَ". (ص: 30)

ب- في باب الفعل المزيد فيه، قوله: "وَفَاعَلٌ، نَحْوُ: ضَارَبَ وَقَارَبَ". (ص: 46)

وقوله: "وَفَعُولٌ، نَحْوُ: هَرُولٌ فِي مَشْيِهِ، وَجَهُولٌ فِي كَلَامِهِ". (ص: 49)

ت- في الحديث عن الفعل المضارع، قوله: "وَأَمَّا مَا أَوَّلَ مَاضِيهِ تَاءٌ مُزِيدَةٌ، فَنَحْوُ: تَكَلَّمْتُ يَتَكَلَّمُ، وَتَخَرَّجْتُ يَتَخَرَّجُ". (ص: 53)

3- التمثيل بأكثر من مثالين، نحو:

أ- التمثيل بثلاثة أمثلة في الفعل الدال على غلبة المفارقة، قوله: "وَيُمنَعُ مِنَ الْكُسْرِ شُهْرَةٌ الضَّمُّ كَمَا فِي خَرَجَ يَخْرُجُ، وَخَلَقَ يَخْلُقُ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ". (ص: 41)

ب- التمثيل بستة أمثلة، نحو:

في فصل المضارع، قوله: "وَيُفْتَحُ عِنْدَ الْحَاجِزَيْنِ مَا لَيْسَ مَاضِيهِ رُبَاعِيًّا، نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَشَرِبَ يَشْرِبُ، وَظُرِفَ

يَظُرِفُ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ، وَانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ". (ص: 52)

ت- التمثيل بثلاثة عشر مثالًا، وهو أعلى سقف للتمثيل، وهو موضعٌ وحيدٌ في الكتاب، وجاء في قوله في أحكام الفعل المضارع من فَعَلَ: "وَمَا لَمْ يَشْتَهَرْ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، فَقِيَاسُهُ الْفَتْحُ، نَحْوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَبَعَثَ يَبْعَثُ، وَفَخَرَ يَفْخَرُ، وَفَعَرَ يَفْعَرُ، وَنَحَرَ يَنْحَرُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وَبَدَأَ يَبْدَأُ، وَقَلَعَ يَقْلَعُ، وَنَزَعَ يَنْزَعُ، وَكَلَحَ يَكْلَحُ، وَفَسَخَ يَفْسُخُ". (ص: 41)

4- شمولية الأمثلة وتأديتها للغرض، ومطابقتها للصحيح والمعتل والثلاثي والرباعي وغير ذلك، نحو:

أ- في فصلٍ يتضمنُ أبنيةَ مصادر ما زادَ على ثلاثة أحرف، قوله: "بناءُ المصدرِ من كلِّ فعلٍ أوله همزةٌ وصل: بكسرِ ثالثة وزيادة ألفٍ قبل آخره إلا: استنقلَ ممَّا عِيْنُهُ مُعْتَلَةٌ، فيقال: انطلقَ انطِلاقًا، واحتَمَلَ اختِمَالًا، واستَخَرَجَ استِخْرَاجًا، وأخْرَجَ أَخْرَاجًا، وأخْلَوْلَى اخْلِيلًا، وأحْمَرَ أَحْمَرًا، وأحْمَارَ أَحْمِيرًا، واسْمَعَدَ اسْمَعْدًا". (ص: 83)

ب- في حديثه عن اسمِ المَرَّةِ ممَّا زادَ على الثلاثي، قوله: "وتُلَحَقُ التاءُ بما لم يُؤنث من مصادرٍ ما زادَ على الثلاثة للدلالة على المَرَّةِ، نحو: أعطاه إعطاءً، وأجترأتُ اجتراءً، وانطَلَقْتُ انطِلاقًا، وأفْعَسْتُ افْعَسًا، وأغْدَوْتُ اغْدِيَانَةً، وتَعَاوَلْتُ تَعَاوُلًا، وَقَلَّبَهُ تَقْلِيْبًا، وتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرَجَةً، وأفْشَعَرْتُ أَفْشَعْرَةً" (ص: 91)

رابعًا: التنظيم وتقسيم المباحث:

امتازَ كتابُ زُبدةِ الأقوالِ بالتنظيم وتقسيماته المرتبة في الأبواب والفصول والمباحث، حتى أُخْرِجَ على صِغَرِهِ إخراجًا علميًا لا يختلطُ فيه شيءٌ بشيءٍ آخر، نحو:

1- في بابِ أبنيةِ الفعلِ المجرد، قوله: "الفعلُ المجردُ من الزوائدِ على ضربين: ثلاثي ورباعي، وما ليس مُفْرَعًا ببناؤه للمفعول والأمر، للثلاثي منه ثلاثة أبنية... وللرباعي منه وزنٌ واحد". (ص: 30)

2- في حديثه عنِ المستثنى من الفعل المضاعفِ اللازم، قوله: "هذه الأفعالُ ضربان: أحدهما: التَّرَمُّضُ ضمُّ عينٍ مضارعه، والآخر: جاءَ بالوجهين، أما الضربُ الأولُ فثمانيةٌ وعشرونَ فعلاً". (ص: 36)

3- في بابِ أبنيةِ المَفْعَلِ والمَفْعِلِ ومعانيها، في حديثه عنِ المسموعِ منه، قوله: "والمحفوظُ من ذلكَ ضربان: أحدهما ما جاءَ على القياس، فيكون فيه وجهان، والآخر ما جاءَ بوجهٍ واحد، وقد نَبَّهَ على ما جاءَ من الضربِ الأول". (ص: 94)

خامسًا: إيرادُ الفوائد:

تضمنَ شرحُ اللاميةِ لبدرِ الدين بعضَ الفوائدِ التي يَسْتَفِيدُ منها طالبُ العلم، نحو:

1- في بابِ أبنيةِ الفعلِ المزيدِ فيه، قوله: "أصلُ ما تُعرفُ به زيادةُ الحرفِ في الكلمةِ سقوطُهُ في بعضِ التصاريف، وتُعرفُ زيادته أيضًا بأن يصحبُ أكثرَ من أصلين، وهو حرفُ لينٍ أو همزةٌ مُصَدَّرَةٌ، أو حرفٌ مصحوبٌ مثله". (ص: 45)

2- في بابِ المَفْعَلِ والمَفْعِلِ، قوله: "وليسَ في الكلامِ: مَفْعَلٌ سِوَى مَهْلِكٍ إِلَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ وَمَأْلُكٌ في قوله:

لِيَوْمِ رَوْحٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ⁽¹⁷⁾

وقول آخر:

بُثْنُ الرَّمِي لَا إِنَّ لَا إِنَّ لَزِمَتِهِ عَلَى كَثَرَةِ الْوَاشِيَنِ أَيُّ مَعُونٍ⁽¹⁸⁾

وقول الآخر:

أَبْلَغُ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارٍ⁽¹⁹⁾

ومنهم من زعم أن: مفعلاً مرفوضاً، والأمثلة المذكورة محذوفة الأواخر، وهي ممَّا رُجِمَ للضرورة، والأصلُ فيها: مَعُونَةٌ، ومَكْرُمَةٌ ومَأْلُكَةٌ". (ص: 98-99).

(17) البيت من الرجز لأبي الأحرز الحماني في الاقتضاب ص 419-420، وفي اللسان (كرم) 512/12 وبلا نسبة في الخصائص 212/3.

(18) البيت لجميل بُثْنَةٍ في ديوانه ص 44 والخصائص 212/3 والاقتضاب 421/3 واللسان (كرم) 512/12.

(19) البيت لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ص 93 وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص 193 وفيه:

قول من خاف أظناناً واعتذر.

أبلغ النعمان عني مألكاً

سادساً: عدم تكرار الفكرة:

اعتمد الشارح في كتابه على عدم تكرار الأفكار أو أي كلام سابق، لكنه يشير إلى مراده من خلال ألفاظ وردت في الكتاب تدل على ذلك، نحو: سيأتي، سبق ذكره، وسيأتي الكلام عليه، وغير ذلك، نحو:

1- في الحديث عن مصادر أبنية الفعل الثلاثي، قوله: "فَمَفْعَلٌ مَقْبِيْسٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ -وسيأتي الكلام عليه- وَأَمَّا فَعْلٌ فَمَقْبِيْسٌ فِي مَصْدَرِ الْمُتَعَدِّيِّ مِنْ فَعَلٍ -بفتح العين-". (ص: 75)

وقوله: "وَأَمَّا فُفْعُولٌ فَمَقْبِيْسٌ فِي مَصْدَرِ اللَّازِمِ مِنْ فَعَلٍ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ صَوَّبٌ أَوْ دَاءٌ أَوْ فَرْارٌ وَنَحْوُهُ، أَوْ حَرْفَةٌ أَوْ وَلَايَةٌ -كما سَيُطْلَعُكَ عَلَيْهِ مَسَائِقُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ-" (ص: 75-76)

2- في فصل يتضمن أبنية مصادر ما زاد على ثلاثة أحرف، قوله: "وجميع ما أوله همزة وصل لا يجيء المصدر منه على غير ما ذكر إلا أفعلاً، فإن مصدره على أفعلاً، وقد يجيء على فُعْلَيْلَةٍ، نحو: أَقْشَعَرٌ أَقْشَعَرًا وَقْشَعْرِيَّةٌ، وَأَطْمَأَنَّ أَطْمَأْنَنًا وَطُطْمَأْنِنَةً -وسيأتي التنبيه على ذلك كله-". (ص: 84)

3- في حديثه عن المسموع من مصادر ما زاد على الثلاثي، قوله: "ومن مجيء المصدر من تفاعل على فِعْلَيْلٍ كَرَمِيًّا -وقد تقدم ذكره-". (ص: 88)

سابعاً: تدعيم الفكرة بالشواهد:

وقد استشهد بدر الدين بالشواهد القرآنية والحديثية، وما سُمع من أقوال العرب من الشعر، وقد تمثلت شواهد على نحو الآتي:

1- الاستشهاد بالقرآن، نحو:

أ- حديثه في فصل في فعل الأمر عما شذ عن القياس ليبين أن فعل الأمر من (أَمَرَ) يأتي على القياس ويكثر مع واو العطف: "وربما جاءت على القياس فقل: أَوْمُرُ وَأَوْحُدُ وَأَوْكُلُ، وكثر ذلك في (مُر) مع واو العطف كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾⁽²⁰⁾". (ص: 60)

ب- في باب المفعّل والمفعّل ومعانيهما جاء بالشاهد القرآني ليبين أنه شذ الكسر في المصدر من (رَجَعَ)، نحو قوله: "وفي المصدر من (رَجَعَ) فيقال: هو مَظْنَةُ كذا وكذا، وهو المَشْرُقُ والمَغْرِبُ، وهذه الدارُ مَسْقُطُ رَأْسِي، وهو المَجْرُزُ، قال تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾⁽²¹⁾". (ص: 97)

2- الاستشهاد بالحديث النبوي:

وقد استشهد ابن النازم بحديث واحد، في مصادر ما زاد على الثلاثي ليؤكد أن المصدر يجوز أن يأتي من فَعَلٍ على فِعْلَيْلٍ في قوله: "ومن مجيء المصدر من فَعَلٍ فِعْلَيْلٍ لقصد المبالغة، نحو: حَتَّةٌ جَبَّتَيْي، وَخَصَّةٌ خَصَّيْصِي، وفي حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- (لَوْلَا الْخَلِيفَةُ لَأَذْنْتُ)⁽²²⁾". (ص: 88)

3- الاستشهاد بما سُمع من العرب من الشعر، نحو:

أ- في باب أبنية الفعل المزيد فيه أكد أن وزن تَفْعَلَنَ يأتي مطاوعاً لوزن فَعْلَنَ، وقد يأتي مستقلاً، قال: "وقد يأتي بناءً مستقلاً، نحو: تَرَهْوُكَ فِي مَشْيِهِ إِذَا مَاجَ، وَالْأَكْثَرُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَمِنْهُ تَدَحْرَجُ وَتَمَعَّدَدُ أَي حَمَلَهُ عَلَى الْخُلُقِ عَلَى مَعَدٍّ، وَمِنْهُ: رَبَيْتُهُ حَتَّى تَمَعَّدَدَا⁽²³⁾". (ص: 47)

(20) [طه: 132].

(21) [هود: 4].

(22) أخرجه بنحوه: [عبد الرزاق/ المصنف، الصلاة/ فضل الأذان 1/ 486 حديث رقم: 1869].

(23) البيت من الرجز للعجاج في إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 21 وبلا نسبة في اللسان (عدد) 287/3.

ب- في فصلٍ يتضمنُ أبنيةً مصادرٍ ما زادَ على ثلاثة أحرفٍ بينَ أنَّ المصدرَ من فَعَّلَ يُبْنَى سَمَاعًا على فِعْلَالٍ، في قوله: "نحو: سَرَعَفْتُهُ مَا شُنْتُ مِنْ سِرْهَافٍ"⁽²⁴⁾. (ص: 86)
ثامناً: الخاتمة:

مقدمة كتاب زبدة أقوال موجزة، كذلك أتت الخاتمة موجزة، بل أقل إيجازاً من المقدمة، وكانت على النحو الآتي:

1- أوردَ بدرُ الدين الأبيات الخمسة الأخيرة وهي التي مثلت الخاتمة.

2- لم يتعرض لشرح أي كلمة فيها.

3- وكذلك لم يأت بالمعنى الإجمالي لهذه الأبيات.

4- أوردَ في الخاتمة عباراتٍ دلت على تدينه، نحو:

أ- "اللَّهُ أَعْلَمُ بالصواب". (ص: 104)

ويُستشف من هذه العبارة أنَّ الشارحَ لَا يُقَيِّدُ القارئَ أو المتعلمَ برأيه، بل يترك له البحث عن الصواب أينما كان.

ب- "وإليه المرجع والمآب". (ص: 104)

وهي عبارة تتناسب المقام، فهي ختام لكل أمر.

ت- "وصلى الله عليه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين". (ص: 104)

5- لم يُسجَلِ المؤلفُ أو الناسخُ في خاتمته تاريخ الانتهاء أو الفراغ من النسخ.

المحور الرابع: استدراكات الشارح على الناظم:

شرح بدرُ الدين اللامية ولم يستدرك على والده إلا في موضعين، وقد كان الاستدراك لطيفاً دون تجريح، وهذان الاستدراكان هما:

1- في باب أبنية المصادر، بين أنَّ الناظم لم يورد ما دلَّ على السير في باب المقيس من المصادر من الفعل الثلاثي، فقال: "وقد

كثرَ الفَعْلُ في السير ونحوه، ولم يُنَبِّه عليه هنا، قالوا: دَمَلْ دَمِيلاً، وَوَجَفْ وَجِيفاً، ووَأَدْ وَئِيداً، وَرَحَلَ رَحِيلاً". (ص: 79)

2- في المقيس من مصادر ما زادَ على الثلاثي، ذكر الناظم أنَّهم شبهوا الصحيح بالمعتل، ولم يذكر أنَّهم شبهوا المعتل بالصحيح،

وقد استدرك بدرُ الدين هذه الإغفالة من والده بالإتيان بالشاهد الذي يدلُّ على أنَّهم شبهوا المعتل بالصحيح، لكنَّه لم يُشر إلى أنَّ

الناظم أغفلَ هذه الجزئية، فقال: "وقياسُ المصدرِ من: فَعَّلَ-صحيح اللام- تَفْعِيلٌ، ومن مُعْتَلِّها: تَفْعِلَةٌ، نحو: عَلَّمَ تَعْلِيماً، كَذَبَ

تَكْذِيباً، وَزَكَّى تَرْكِياً، وَقَوَّى تَقْوِيَةً، ولم يجئ شيءٌ من المعتلِّ اللام على غير: تَفْعِلَةٌ إلا ما نُدِّر من قوله:

بَاتَتْ تُنْزِي دَلُوهَا تُنْزِيّاً

كَمَا تُنْزِي سَهْلَةً صَبِيّاً⁽²⁵⁾

فهذا على تشبيه المعتل بالصحيح، كما شبه الصحيح به في قولهم: ذَكَرَهُ تَذْكَرَةً، وَبَصَرَهُ تَبْصَرَةً، وإلى هذا أشار بقوله: (وللغار منه

رُبَّما بُذِلَ)". (ص: 87)

المحور الخامس: الشواهد في كتاب زبدة الأقوال:

وقد تنوعت شواهد من قرآنية وحديثية وما سُمع من أقوال العرب من المنظوم، وقد كانت الشواهد على النحو الآتي:

أولاً: الشواهد القرآنية:

استشهد بدرُ الدين بالآيات القرآنية لتدعيم آرائه وتوضيح ما يُريد، وقد جاء الاستشهاد بالقرآن في المرتبة الثانية بعد استشاده

بالشعر، وكان استشاده بالقرآن كما يأتي:

1- عددُ الآيات المستشهد بها تسعُ آياتٍ من عشرِ سورٍ قرآنية، مع ملاحظة وجود آية مكررة في سورتين.

(24) البيت من الرجز للعجاج في ديوانه برواية: (سَرَعَفْتُهُ مَا شُنْتُ مِنْ سِرْهَافٍ) ص147 والخصائص 302/2.

(25) البيت من الرجز ولا يُعرف قائله في إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص99 والخصائص 302/2 وشرح ابن عقيل 106/3.

2- الآيات مُجْتَزَأَةٌ وغير كاملة.

3- الشواهد القرآنية قُصِيرة.

4- لم تُعَزَّر الآيات إلى سورها.

5- من ضمن الشواهد التسعة بيّن أنّ شاهدًا منها وردَ بقراءة شاذة.

6- الشواهد بمجملها جاءت لتؤكد فكرة أو توضّح معنى.

وقد كان استشهاده بالقرآن على نحو:

أ- في باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه، يؤكد أحد الوجهين الجائزين في مضارع الفعل (يئس)، قوله: "وَيئسَ يئئسُ وَيئأسُ: انقطع أمْلُهُ، والشئ: علمُهُ، ومنه: ﴿أَلَمْ يئأسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾⁽²⁶⁾". (ص: 32)

ب- في باب المفعّل والمفعول ومعانيهما يؤكد بالشاهد القرآني على قياس اسم المصدر منه على مفعّل، فيقول: "وإن لم تكن فآؤه وَاوًا، فقياس اسم المصدر منه مفعّل -يفتح العين- وقياس اسم الزمان والمكان: مفعّل -بكسر العين-، تقول في المصدر: ضَرَبَ مَضْرَبًا، وجلسَ مَجْلَسًا، وفَرَّ مَفَرًّا، قال الله تعالى: ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾⁽²⁷⁾ أي الفرار". (ص: 93)

ج- في الحديث عن كيفية صياغة المصدر واسمي الزمان والمكان من مزيد الثلاثي، وأنه يُصاغ كاسم المفعول منه، قوله: "يُبْنَى للدلالة على المصدر والزمان والمكان من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف مثل اسم المفعول منه، فيقال: أَكْرَمْتُهُ مُكْرَمًا، أي: إِكْرَامًا، وهذا مُدْخَرُجُ زيد، أي: مكان دَخَرَجْتَهُ، والزمان كذلك، قال الله تعالى: ﴿وَمَرَقْنَا هُمُ كُلٌّ مُمَرَّقٍ﴾⁽²⁸⁾ أي: تَمَرَّقٍ". (ص: 100)

ثانيًا: الحديث النبوي وأقوال الصحابة:

لم يستشهد بدر الدين بأي حديث نبوي، لكنّه استشهد بحديث واحد فقط لأحد الصحابة الأجلاء -رضي الله عنهم-، وجاء بالحديث ليؤكد على أنّ المصدر قد يجيء من فَعَل على فَعِلَى شذوذًا للمبالغة، وتميّز هذا الحديث بالآتي:

1- الحديث موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

2- الحديث معزّو لقائله وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

3- الحديث قصير يتكوّن من ثلاث كلمات فقط.

4- أورد الحديث ليؤكد تنبيهه على شذوذ بعض المصادر.

ثالثًا: الشواهد الشعرية:

جاء الاستشهاد بالشعر في كتاب زبدة الأقوال في المرتبة الأولى، وقد كان الاستشهاد به على النحو الآتي:

1- عدد الشواهد الشعرية خمسة عشر شاهدًا.

2- منها أحد عشر شاهدًا كاملاً، والأربعة الأخرى مُجْتَزَأَةٌ.

3- لم تُعَزَّر الشواهد لقائليها سوى شاهدين اثنين، أحدهما لأمية بن الصلت والآخر لكعب بن مالك.

4- جاءت تسعة شواهد لثلاث مسائل، أي لكل مسألة منها ثلاثة شواهد، وأمّا الشواهد الستة المتبقية فكانت لست مسائل، أي لكل مسألة شاهد واحد فقط.

5- الشواهد بمجملها جاءت لتأكيد الفكرة أو الرّأي ولتوضيح المعنى المراد.

وقد كان استشهاده بالشعر على نحو:

⁽²⁶⁾ [الرعد: 31].

⁽²⁷⁾ [القيامة: 10].

⁽²⁸⁾ [سبا: 19].

أ- في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، استشهد بثلاثة شواهد على جواز بناء اسم الفاعل على وزن (فَاعِل) إذا كان القصد من اسم فاعل الفعل الثلاثي الحدوث والتجدد، في قوله: "إذا قُصِدَ باسمِ فاعِلِ الفعلِ الثلاثيِّ مُطلقاً الحدوثُ والتجددُ جازَ بناؤه على فاعِل، فيقال: زيدٌ شاجعٌ أمس، وجابنٌ اليوم، وجاذلٌ غداً، قال الشاعر:

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّيْمُ فَأَمِنَ بِهَا وَكَرَاهِ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا⁽²⁹⁾

وقال آخر:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَأَنْ جَلَّ جَارِعٌ وَلَا بِشُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ⁽³⁰⁾

وقال آخر:

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا⁽³¹⁾

(ص: 65)

ب- في باب أبنية المصادر مما زاد على ثلاثة أحرف جاء بشاهد واحد على أنه يندُر مجيء مصدرٍ تَفَعَّلَ على تَفَعَّلَ، قال: "ولم يجيء من مصادر ما أوله تاءٌ مَزِيدَةٌ على غير ما ذُكِرَ إلا ما نُدِر من مجيء مصدرٍ تَفَعَّلَ على تَفَعَّلَ، نحو: تَحَمَّلَ تَحَمُّلاً، وتَمَلَّقَ تَمَلُّقاً، قال الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هَوِّ الْقَتْلِ⁽³²⁾

(ص: 84-85)

المحور السادس: الأصول الصرفية:

برزت الأصول الصرفية في كتاب زبدة الأقوال بروزاً وسطاً، وقد اعتمد بدر الدين على بعضٍ منها أكثر من بعضها الآخر، وكان الاعتمادُ عليها على نحو مما سيأتي:

أولاً: السماع:

ويُعرف السماع بأنه: "ما ثبت في كلام مَنْ يُوثقُ بفصاحته، فشمَلَ كلامَ الله - تعالى - وهو القرآن، وكلامَ نبيه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المؤلدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"⁽³³⁾.

وهو من الأصول الصرفية التي اهتم بها بدر الدين وقد ظهر ذلك في شرحه في عدة مسائل، نحو:

1- في حديثه على ما يدلُّ على غلبةِ المُفَاخِرَةِ من فَعَلٍ، قوله: "مذهبُ الكسائي أن فَعَلَ الدالُّ على الغلبةِ يَمْنَعُ من ضَمِّ عَيْنِ مضارِعِه استحقاقُ فتحها، لكونِ عَيْنِ الفعلِ أو لامُه من حروفِ الحلق، وهي: الهمزةُ والهاءُ والعينُ والغينُ والحاءُ والخاءُ، كما يَمْنَعُ من ضَمِّ عَيْنِ مضارِعِه استحقاقُ الكسر، لكونِ الفاءِ واوًا أو العينِ أو اللامِ ياءً، فيقول: فَاهَمَنِي فَفَهَمْتُ فَأَنَا أَفْهَمُهُ، وَهَارَانِي فَهَرَأْتُهُ

⁽²⁹⁾ البيتُ للسهرَيِّ العكلي في الكشف ص 479 وبلا نسبة في محاسن التأويل ص 3418.

⁽³⁰⁾ البيتُ لأشجع بن عمرو السلمي في البداية والنهاية 619/12 وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة ص 607 وشرح التصريف ص 443 وشرح الشواهد الشعرية 269/1.

⁽³¹⁾ البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص 119 وفي اللسان (نقل) 88/11 وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 27/2.

⁽³²⁾ رواه ثعلب عن أعرابي في إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 80-81 ولا يُعرف قائله في شرح ديوان الحماسة ص 876 وبلا نسبة في اللسان (ملق) 347/10.

⁽³³⁾ الاقتراح، ص 39.

فأنا أَهْرُوهُ، وصارَعَنِي فَصَرَعْتُهُ فَأَنَا أَصْرَعُهُ، على قياس ما سواه من نظائره، ومذهب غير الكسائي أنه لا أثر لحرف الحلق في هذا النوع، ويدل على صحة مذهبهم قول العرب: (شَاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ فَأَنَا أَشْعُرُهُ)⁽³⁴⁾ بضم العين". (ص: 39-40)

2- في حديثه في فصل في المضارع، قوله: "وَأَمَّا أَبِي فَجَاءُوا بِمُضَارِعِهِ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ عَلَى يَأْبَى، لَأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي مَاضِيهِ أَبِي، فَاسْتَغْنُوا بِمُضَارِعِ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ عَنْ مُضَارِعِ الْمَفْتُوحِهَا، وَكَسَرَ غَيْرُ الْحَاجِزِينَ أَوَّلَهُ مُطْلَقًا، فَقَالُوا: تَبْنَى، وَهُوَ يَنْبَى". (ص: 53)

3- في حديثه عن أبنية مصادر الفعل الثلاثي، قوله: "مَنْ الْمَسْمُوعِ الَّذِي لَا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ مَجِيءُ الْمَصْدَرِ مِنْ فَعَلٍ الْمُتَعَدِّي عَلَى فَعَلٍ، نَحْوُ: طَلَبَ طَلْبًا، وَجَلَبَ جَلْبًا، وَعَلَى فِعَالٍ، نَحْوُ: حَجَبَ حَجَابًا، وَنَكَّحَ نِكَاحًا، وَعَلَى فُعُولٍ، نَحْوُ: وَرَدَ الْمَاءُ وَرُودًا، وَجَدَّ جُودًا، وَعَلَى فِعْلٍ، نَحْوُ: ذَكَرَ ذِكْرًا، وَقَالَ قَوْمٌ: (ذَكَرًا) بِالضَمِّ". (ص: 77)

ثانيًا: القياس:

القياس هو أحد الأصولين المقدمين في الأصول الصرفية، ومعناه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"⁽³⁵⁾.

يأتي القياس في مقدمة الأصول الصرفية التي يعتمد عليها الشارح بدر الدين، برز ذلك عنده في نحو:

1- في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، قوله: "وَقَدْ يُحْمَلُ (فِعْلٌ) الْإِزْمَ عَلَى غَيْرِهِ فَيَجِيءُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى: فَاعِلٍ أَوْ فَعِيلٍ، قَالُوا: سَخَطَ فَهُوَ سَاخِطٌ، وَرَضِيَ فَهُوَ رَاضٍ حَمَلًا عَلَى شَكَرَ فَهُوَ شَاكِرٌ، وَفَنِيَ فَهُوَ قَانٍ حَمَلًا عَلَى ذَهَبَ فَهُوَ ذَاهِبٌ، وَقَالُوا: بَخِلَ فَهُوَ بَخِيلٌ حَمَلًا عَلَى لَوَّمَ فَهُوَ لَوِيْمٌ وَمَرَضَ فَهُوَ مَرِيضٌ، وَسَقِمَ فَهُوَ سَقِيمٌ حَمَلًا عَلَى صَغَفَ فَهُوَ صَغِيفٌ". (ص: 64)

2- في باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي، قوله: "فَمَفْعَلٌ مَقْيَسٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي -وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ- وَأَمَّا فَعْلٌ فَمَقْيَسُ الْمُتَعَدِّي مِنْ فَعَلٍ -يَفْتَحُ الْعَيْنَ-، نَحْوُ: ضَرَبَ ضَرْبًا، وَقَتَلَ قَتْلًا، وَخَلَقَ خَلْقًا، وَكَتَبَ كِتَابًا، وَمِنْ فَعِلٍ، نَحْوُ: لَقِمَ لَقْمًا، وَلَجَسَ لَجَسًا، وَشَرِبَ شَرْبًا، وَأَمَّا فُعُولٌ فَمَقْيَسٌ فِي مَصْدَرِ الْإِزْمَ مِنْ فَعَلٍ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ صَوْتٌ أَوْ دَاءٌ أَوْ فَرَارٍ وَنَحْوُهُ أَوْ حَرْفَةٌ أَوْ وَلايَةٌ". (ص: 75-76)

1- في الحديث عن المقيس من مصادر ما زاد على الثلاثي، قوله: "وَمَا أُلْحِقَ بِفَعْلٍ مَحْدُوٌّ بِهِ فِي بِنَاءِ الْمَصْدَرِ حَذْوُهُ ذَلِكَ، نَحْوُ: زَلَزَلَ زَلْزَلَةً، وَخَوَّقَلَ خَوْقَلَةً أَيْ: كَبِرَ، وَجَهَّوَرَ فِي كَلَامِهِ جَهْوَرَةً، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً، وَرَهَّيَا الْعَمَلَ رَهْيَاءً، وَسَلَفَا سَلَفَةً، فَهَذَا كُلُّهُ عَلَى مِثَالِ فَعْلَةٍ، وَهُوَ الْقِيَاسُ فِيهِ". (ص: 86)

• التَّحْذِيرُ مِنَ الشَّاذِّ:

لَمَّا كَانَ بَدْرُ الدِّينِ لَا يَقِيْسُ إِلَّا عَلَى الْكَثِيرِ الْمُطَّرَّدِ، فَقَدْ نَبَّهَ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الشَّرْحِ بِأَنَّهُ شَاذٌّ، لَيْسَ لِلْأَخْذِ بِهِ أَوْ الْحَبِّ عَلَيْهِ، بَلْ لِلتَّحْذِيرِ مِنْهُ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ شَاذٌّ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْأَمْرُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النوع الأول: التنويه على أنه شاذ من باب الإعلام بذلك فقط، وقد ورد هذا المعنى في عشرة مواضع، منها:

1- في فصل في فعل الأمر، قوله عن الأفعال: مُزٌ وَخُذٌ وَكُلٌّ: "شَدَّتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مِنْ قِيَاسِ نِظَائِرِهَا مِمَّا سَكَنَ ثَانِي مُضَارِعِهِ". (ص: 60)

2- في الحديث عن مصدر أفعل الرباعي إذا كان معتل العين، قوله: "فَيَقَالُ أَبَانَ إِبَانَةً وَأَعَانَ إِعَانَةً، وَالْأَصْلُ إِبْيَانًا وَإِعْوَانًا، فَتَقُلْتُ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، وَقُلِبَتْ أَلْفًا، فَالْتَقَى أَلْفَانِ، فَفَعِلَ بِهِ مَا ذُكِرَ، وَشَدَّ تَرْكُ التَّعْوِيضِ فِي قَوْلِهِمْ: أَجَابَهُ إِبْجَابًا، وَأَقَامَ إِقَامًا". (ص: 90)

النوع الثاني: التنويه على أنه شاذ مع حفظه وعدم القياس عليه، وقد ورد هذا وأضرابه في ستة مواضع، منها:

1- في باب أبنية الفعل المجرد وتصاريقه، قوله: "كَمَا نُدَرُ الضَّمُّ مِنَ الْإِزْمَ فَتُحَقِّقُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا" (ص: 34).

⁽³⁴⁾ الخصائص 223/2.

⁽³⁵⁾ الاقتراح، ص 79.

2- في بابِ المَفْعِلِ والمَفْعِلِ قولُهُ في المقيس من المصدرِ واسمَي الزمانِ والمكانِ لِمَا كانت عينُهُ ياء: "يعني أَنَّ فَعَلَ مما عينُهُ ياء كالصحيحِ في أَنَّ قياسَهُ المَفْعِلُ في المصدرِ، نحو: المعاشِ والمَفْعِلُ في الزَّمانِ والمكانِ، نحو: المَقِيلِ، وما جاءَ بخلافِ ذلكَ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه" (ص: 99)

ثالثاً: التعليل:

وهو "بيانُ علةِ الشيء وتقريرُ ثبوتِ المؤثرِ لإثباتِ الأثر" (36). انتشرَ التعليلُ كأصلٍ صرفيٍّ في كتابِ زُبدةِ الأقوالِ انتشاراً واسعاً، وهذا يدلُّ على عقليةِ ابنِ الناضمِ المتفتحة، وذهنه القادح، وقد ظهرت في الشرحِ بعضُ أنواعِ العللِ المتعارفِ عليها عندِ الصرفيين، نحو:

1- علةُ حذف:

في فصلِ اتصالِ تاءِ الضميرِ أو نونهِ بالفعلِ، قولُهُ: "وأما: خافت وهاب فأصلهما: خَوَفَ، وهَيَّبَ على وزنِ فَعَلَ -بِكسرِ العينِ- لمجيءِ مضارعهما على يَفْعَلُ -بفتحِ العينِ-، نحو: يَخَافُ وَيَهَابُ، فلَمَّا اتَّصَلَت بهما التاءُ، وسُكِّنَ آخرُهما وحُذِفَت أَلْفُهُما بعدَ نَقْلِ حركتهما المقدرةِ إلى الفاءِ، فصارا: خِفْتُ وَهَيْبْتُ". (ص: 44)

2- علةُ استتقالٍ ونقل:

في فصلٍ في فَعَلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، قولُهُ: "فإن كانَ الماضي ثلاثياً معتلاً العينِ، نحو: قال وباع، فإنه يُفَعَلُ به ما ذُكِرَ ثم يُخَفَّفُ بحذفِ حركةِ فائه ونقلِ حركةِ العينِ إليها، فيقال: بَيَّعَ وَقِيلَ، والأصل: قُولٌ وَبُيْعٌ، فاستثقلتِ الكسرةُ على حرفِ علةِ تلي ضمة، فُخِّفَ بالنقل". (ص: 55)

3- علةُ عوض:

في فصلٍ يتضمنُ أبنيةَ مصادرٍ ما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ، قولُهُ: "وأما استفعلَ مما عينُهُ معتلة، نحو: استقامَ واستعانَ، فيجيءُ المصدرُ منه على قياسِ نظيره منَ الصَّحيحِ، فيلتقى إذ ذاكَ ساكنانِ: الألفُ المبدلةُ من عَيْنِ الفعلِ وألفُ المصدرِ، فتُحذفُ الثانيةُ منهما، ويُعوَّضُ عنها بتاءِ التأنيثِ، فيقال: استقامَ استقامَةً، واستعانَ استعانةً، والأصلُ: استقامَ واستعانَ، ففُعِلَ به ما ذُكِرَ". (ص: 83-84)

4- علةُ استغناء:

في فصلٍ في بناءِ المَفْعلةِ للدلالةِ على الكثرةِ، قولُهُ: "وأما الرباعيُّ الأصولُ، نحو: صَفَدَ، فاستكروها فيه مثلاً ذلكَ [أي على وزنِ مَفْعلة] واستغنوا بنحو: كثيرةُ الضفادع". (ص: 102)

رابعاً: التأويل:

ويُقصَدُ به: "تبيينُ النَّصِّ بصورة تجعله آخرَ الأمرِ مُتَقَمّاً مع القواعدِ المتبعة، ويُطلق على الأساليبِ المختلفة التي تهدف إلى إسباغِ صفةِ الاتساقِ على العلاقةِ بينِ النُّصوصِ والقواعدِ" (37).

قلَّل بدرُ الدين من اعتماده على التأويلِ كأصلٍ صرفيٍّ، وذلكَ -في رأيِ الباحثة- يرجعُ إلى أمرين:

الأول: لأنَّ الشرحَ مختصراً، فلم تتسعِ الصفحاتُ للتأويلِ والاحتمالية.

الثاني: لأنَّ بدرُ الدين جعلَ جُلَّ اهتمامه بالأصولِ الثلاثةِ المقدمة، وهي: السماعُ والقياسُ والتعليلُ.

وقد جاءَ التأويلُ على نحو:

(36) نظرية التعليل في النحو العربي، ص 29.

(37) أصول التفكير النحوي، ص 233.

- 1- في باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي، قوله: "وَأَمَّا فُعَالٌ، فَمَقْيِسٌ فِي مَصْدَرِ فَعَلٍ الدَّالِّ عَلَى صَوْتٍ، نَحْو: صَرَخَ صُرَاخًا، وَبَكَى بُكَاءً، وَنَبَحَ نُبَاخًا، وَصَبَحَ صُبَاخًا، أَوْ عَلَى ذَاءٍ، نَحْو: سَعَلَ سُعَالًا -وَسَيَّاتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ- وَيُفْهَمُ اخْتِصَاصُ فُعُولٍ بِفَعَلٍ اللَّازِمِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَالْفُعُولُ لِغَيْرِهِ) أَي: لغير المتعدي". (ص: 76)
- 2- في مصادر ما زَادَ عَلَى الثَّلَاثِي، فِي مَصْدَرِ الْفِعْلِ (فَاعِلٌ)، قَوْلُهُ: "وَرُبِمَا جَاءَ الْاسْمُ مِنْهُ عَلَى فِعْلَةٍ، نَحْو: مَارَاهُ مَرِيَّةً، أَي: مِرَاءً". (ص: 89)
- 3- فِي فَصْلِ فِي بِنَاءِ الْمَفْعَلَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْكَثَرَةِ، قَوْلُهُ: "وَرُبِمَا بَنُوا لِلْمَكَانِ مِنْ اسْمٍ مَا كَثُرَ فِيهِ فِعْلًا عَلَى أَفْعَلٍ، فَيُقَالُ: أَفْعَلَتِ الْأَرْضُ، فِيهِ مُفْعَلَةٌ، نَحْو: أَضَبَّتِ الْأَرْضُ فِيهِ مُضَبَّةً، وَأَقْتَأَتِ فِيهِ مُقْتَنَّةً". (ص: 102)

المحور السابع: مصادر الشرح (الكتب والأعلام):

أولاً: الكتب:

لم يرد في كتاب زبدة الأقوال أي اسم لأي كتاب، وقد يرجع ذلك إلى أمور، منها:

الأول: إما لأن كتاب الزبدة هو شرح مختصر.

الثاني: وإما لأن بدر الدين استغنى عن النقل من الكتب، لأنه كان ملازمًا لأبيه يأخذ عنه، ولذا فقد فهم مراده مباشرة دون الرجوع للكتب.

الثالث: ويجوز أن بدر الدين استغنى بفهمه وقدراته العقلية والعلمية على الشرح والتحليل لما يتمتع به من علم ومعرفة بعلوم اللغة.

ثانيًا: الأعلام:

جاء ذكر الأعلام في شرح زبدة الأقوال على النحو الآتي:

- 1- عدد الأعلام الذين ذكرت أسماؤهم أحد عشر علمًا، بالإضافة إلى اسم محمد -صلى الله عليه وسلم- سيد الأعلام.
 - 2- من ضمن الأعلام المذكورين، فقد ذكر اسم المؤلف واسم أبيه كاملين.
 - 3- تكرر ذكر علمين اثنين، وهما: سيبويه والكسائي، أما سيبويه فقد ذكره في موضعين اثنين ليبين أن هناك لغة أخرى أو رأي آخر لم يشر إليه ابن مالك، نحو قوله: في فصل المضارع: "وَوَرَعَ الرَّجُلُ يَرِعُ وَرَعًا وَرِعَةً: كَفَّ عَنِ الْمَعَاصِي، فَهُوَ وَرِعٌ، وَحَكَى سِيبَوِيهِ لُغَةً: يَوْرَعُ". (ص: 32)
 - وأما الكسائي فقد ذكره هو الآخر في موضعين اثنين في معرض شرحه للبيت الثالث والعشرين من اللامية، والذي ذكر فيه الكسائي يخالف الجمهور، فقال ابن النّاطم: "مذهب الكسائي أن: فَعَلَ الدَّالُّ عَلَى الْعَلْبَةِ يَمْنَعُ مِنْ ضَمِّ عَيْنٍ مُضَارِعِهِ اسْتِحْقَاقُ فَتْحِهَا لَكُونِ عَيْنِ الْفِعْلِ أَوْ لَامُهُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ، وَهِيَ: الْهَمْزُ وَالْهَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْغَيْنُ وَالْحَاءُ وَالْخَاءُ، كَمَا يَمْنَعُ مِنْ ضَمِّ عَيْنٍ مُضَارِعِهِ اسْتِحْقَاقُ الْكَسْرِ لَكُونِ الْفَاءِ وَالْوَاوِ، أَوْ الْعَيْنِ أَوْ اللَّامِ يَاءً". (ص: 39-40)
 - 4- عمر بن الخطاب رضي الله عنه -ذكره ليوثق قوله.
 - 5- العطاردي ذكره لتوثيق قراءته.
 - 6- أمية بن الصلت، وكعب بن مالك، ذكرهما ليوثق شاهدي الشعر.
 - 7- أبو زيد وأبو عمر الزاهد والأصمعي ذكرهم في معرض تأكيد رأيه وفكرته، وذلك لموافقة رأيه لرأيهم.
- وهكذا يتبين من دراسة كتاب زبدة الأقوال أن مصادر الشرح قليلة جدًا، مع ملاحظة أن بدر الدين أكثر من الإشارة إلى أقوال العلماء دون ذكر أسمائهم، نحو: (قالوا، وقال قوم، كلامهم، منهم، مذهبهم)، وغير ذلك من الألفاظ التي تدل على أنه مستحضر لأقوال العلماء وللعلماء أنفسهم لكنه لم يتطرق لذكرهم.

المحور الثامن: المذهب الصرفي لبدر الدين ابن الناطم:

لم يُصرح بدر الدين بمذهبه الصرفي، ولم يرد أي لفظ في كتابه يدل على مذهبه، لكن الباحثة من خلال دراسة الشرح استشفت أنه صاحب مذهب صرفي بصري رغم قلة الدلائل والإشارات الواردة في الشرح، ومن هذه الدلائل ما يأتي:

1- ذكر بدر الدين خمسة من علماء اللغة، وهم: سيبويه والكسائي وأبو زيد وأبو عمر الزاهد والأصمعي، ثلاثة من هؤلاء العلماء بصريون، وهم: سيبويه وأبو زيد⁽³⁸⁾ والأصمعي⁽³⁹⁾ وقد نقل عنهم. أما سيبويه، فقد نقل عنه في موضعين:

الأول: في فصل المضارع، قوله: "وَحَكَى عَنْ سِيبَوِيهٍ لُغَةً: يُوْرَعُ". (ص: 32)

الثاني: في بناء المفعلة للدلالة على الكثرة، قوله: "إِلا مَا نَدُرُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مُتَعَلِّبَةٌ وَمُعَقَّرَةٌ، حَكَاهُمَا سِيبَوِيهٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ". (ص: 102) ونقل عن أبي زيد في قوله في باب أبنية الفعل المزيد: "وَفَعَّلَسَ، نَحْو: خَلَّيَسَ قَلْبَهُ إِذَا فَتَّنَهُ وَذَهَبَ بِهِ، حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ". (ص: 48) وعن الأصمعي في نفس الباب، قوله: "وَفَعَّلْتَ، نَحْو: كَلَّتَبَ كَلْتَبَةً، فَهُوَ كَلْتَبَانٌ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْكَلْتَبَانُ مَاخُوذٌ مِنَ الْكَلْبِ، وَهُوَ الْقِيَادَةُ". (ص: 50)

وأشار من هؤلاء العلماء الخمسة هما عالمان كوفيان، وهما: الكسائي وأبو عمر الزاهد⁽⁴⁰⁾.

أما الكسائي، فقد ذكره في موضعين ليس لبتك على رأيه، وإنما ورد اسمه في معرض شرحه لقول الناطم في اللامية. وأما أبو عمر الزاهد، فقد ذكره في باب أبنية الفعل المزيد فيه، في قوله: "وَسَفَّلَ، نَحْو: سَنَبَسَ بِمَعْنَى نَبَسَ، أَيْ أَسْرَعَ، قَالَ أَبُو عَمْرِو الزَّاهِدُ: السَّنَبَسُ السَّرِيعُ وَسَيُّئُهُ زَائِدَةٌ لِسُقُوطِهَا فِي نَبَسٍ". ص48

وخلاصة ذكره للعلماء الخمسة أنه استشهد برأي ثلاثة علماء بصريين، وعالم واحد كوفي، لأن الكسائي لم يستشهد برأي له، وإنما شرح ما قيل عنه.

2- انتهج بدر الدين نهج سيبويه في كتابه في أنه لا ينسب القول لقائله في معظم الأقوال، فالمطلع على كتاب سيبويه يلحظ أنه كان يكثر من قوله: قالوا، وقال قوم، ومذهبهم، وهكذا، وهذه الطريقة سار عليها بدر الدين في كتاب الزبدة.

3- وافق بدر الدين سيبويه في كثير من المسائل، لكنه لم يشر إلى ذلك، نحو موافقته لرأيه في أن الألف المحذوفة في مصدر الفعلين الرباعي والسادسي معتل العين هي الألف الثانية، في قوله: "وَمِمَّا عَيْنُهُ مُعْتَلَةٌ، نَحْو: أَبَانَ وَأَعَانَ، يَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنْهُ عَلَى قِيَاسِ نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ: الْأَلْفُ الْمُبْدَلَةُ مِنْ عَيْنِ الْفِعْلِ وَالْفُ الْمَصْدَرِ، فَتُحْذَفُ الثَّانِيَةُ، وَيُعَوَّضُ عَنْهَا بِتَاءِ التَّانِيثِ بِالْمُعْتَلِ مِنْ اسْتَفْعَلَ - فِيمَا سَبَقَ - فَيَقَالُ: أَبَانَ إِبَانَةً وَأَعَانَ إِعَانَةً، وَالْأَصْلُ: إِبْيَانًا وَإِعْوَانًا"⁽⁴¹⁾. (ص: 90)

وفي قوله كذلك: "وَأَمَّا: اسْتَفْعَلَ مِمَّا عَيْنُهُ مُعْتَلَةٌ، نَحْو: اسْتَقَامَ وَاسْتَعَانَ فَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنْهُ عَلَى قِيَاسِ نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ، فَيَلْتَقِي إِذْ ذَاكَ سَاكِنَانِ: الْأَلْفُ الْمُبْدَلَةُ مِنْ عَيْنِ الْفِعْلِ وَالْفُ الْمَصْدَرِ، فَتُحْذَفُ الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا، وَيُعَوَّضُ عَنْهَا بِتَاءِ التَّانِيثِ، فَيَقَالُ: اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً وَاسْتَعَانَ اسْتِعَانَةً، وَالْأَصْلُ: اسْتَقَوَامًا وَاسْتِعْوَانًا"⁽⁴²⁾. (ص: 83-84)

4- أكثر بدر الدين من التنبيه على ما هو شاذ، وكذلك أكثر من نصيحته للمتعلمين بأن يحفظوه وألا يقيسوا عليه وذلك في مواضع كثيرة، نحو قوله:

أ- "فهذا وأمثاله يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ". (ص: 94)

⁽³⁸⁾ انظر: طبقات النحويين اللغويين ص165 وشذرات الذهب 70/3.

⁽³⁹⁾ انظر: أخبار النحويين البصريين ص45.

⁽⁴⁰⁾ انظر: شذرات الذهب 241/4.

⁽⁴¹⁾ انظر: كتاب سيبويه 83/4.

⁽⁴²⁾ انظر: فتح الأقوال وحل الإشكال، ص197.

ب- "وما جاء بخلاف ذلك شاذ ولا يُقاس عليه". (ص: 99)

5- ضَعَّفَ الشارحُ القراءةَ الشاذةَ، وهذا ما سار عليه نحاة البصرة.

6- لم يستشهد بالحديث النبوي، بالمقابل فقد استشهد بالشعر وهذا منهج البصريين.

7- اعتمدَ على القياس وما هو في معناه، مثل: حملاً على، وهو في ذلك موافق للبصريين في القياس على الكثير المُطرد لا على القليل أو الشاذ، حيثُ يجدُ القارئُ في كتابِ الزبدة كثرة التحذير من الشاذ، وكذلك التحذير من القياس على كلِّ ما يُسمع.

8- اهتمَّ ابنُ الناظم كثيراً بالتعليل وأنواع العلل، نحو: علة الكراهة والاستتقال والحذف وغير ذلك.

وهذا يدلُّ على أنَّ الأصولَ الصَّرفيةَ عند ابنِ الناظم هي أصولٌ بصريةٌ من قياسٍ وتعليلٍ وتأويلٍ، كما أنَّ تضعيفَ القراءاتِ الشاذة هو منهجٌ بصري.

مَّا سبقَ بيِّنُ أنَّ ابنَ الناظم بصريُّ المذهب والنزعة.

الخاتمة وفيها نتائج البحث:

من خلال دراسة كتاب زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال، وقفت الباحثة على النتائج الآتية:

1- تبيَّن أنَّ ابنَ الناظم موسوعةٌ علميةٌ، لكنَّه يوردُ معلوماته برفقٍ وعند الحاجة، ولا يستطرد البتة، وهذا ما جعل كتابه موجزاً ومختصراً.

2- سهولة الأسلوب ووضوح الفكرة.

3- وضع الشارح جزءاً من خطته للسير عليها كمنهج، لكنَّها مختصرة.

4- أوردَ الشارحُ في كتابه أمثلةً ونماذج تُغطي كلَّ ما يحتاجُ للتمثيل والتوضيح، فعلى قِلتها كانت مُوفيةً بالغرض.

5- استشهداتُ ابنِ الناظم كانت من القرآن ومن الشعر، ولم يستشهد بالحديث النبوي إلا بقولٍ موقوفٍ على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه-، وكذلك لم يستشهد بما سُمعَ من أقوال العرب وأمثالهم.

6- كانت الشواهدُ القرآنيةُ قصيرةً وغير مكتملة، ولم ينسبها لسورها.

7- جاءت الشواهدُ الشعريةُ في المرتبة الأولى من الاستشهاد، وكانت في أغلبها مكتملة وغير مجتزأة، ولكنه لم ينسبها لقائلها إلا في موضعين.

8- اهتمَّ بالأصولَ الصَّرفيةَ وبخاصة القياس والسَّماع والتعليل.

9- استخدمَ عللَ أهل البصرة.

10- لم يرد في شرح بدر الدين اسمُ أيِّ كتابٍ إلا قصيدة أبنية الأفعال كما ذكرها بأنها أوراقٌ عن والده.

11- لم يستعنَ بآراء العلماء أو بأقوالهم.

12- لم يُصرح بدر الدين بمذهبه الصَّرفي، ولكنَّ ميوله البصرية ظهرت من خلال الشرح.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

القرآن الكريم

السيرافي، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله. (1374هـ-1955م). أخبار النحويين البصريين. تحقيق: طه الزيني ومحمد

خفاجي. ط1. مصر: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

أبو المكارم، علي. (1426هـ-2006م). أصول التفكير النحوي. ط1. القاهرة: دار غريب.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد. (1985م). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. (د: ط). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1427هـ-2006م). الاقتراح في أصول النحو. ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية. راجعه وقدم له: علاء الدين عطية. ط2. بيروت: دار البيروتية.
- البطليموسي، أبو محمد عبدالله محمد بن السيد. (1996م). الاقتضاب في أدب الكتاب. تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد. (د: ط). القاهرة: دار الكتب المصرية.
- ابن مالك، محمد بن عبدالله بن عبدالله. (د: ت). ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسماة الخلاصة في النحو. تحقيق: سليمان بن عبد العزيز عبد الله العيوني. (د: ط). الرياض: مكتبة دار المنهاج.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. (1418هـ-1998م). البداية والنهاية. تحقيق: عبد الله بن محسن التركي. ط1. دار هجر.
- السيوطي، أبو بكر جلال الدين. (د: ت). بغية الوعاة في طبقات النحويين. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د: ط). صيدا: المكتبة العصرية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عфан. (2003م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: بشار معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د: ت). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. (د: ط). المكتبة العلمية.
- ديوان جميل بثينة، (1402هـ-1982م). (د: ط). بيروت: دار بيروت.
- ديوان العجاج رواية عبد الملك قريب الأصمعي، (1416هـ-1995م) تحقيق: عزة حسن. (د: ط) بيروت: دار الشرق العربي.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، (1385هـ-1965م). جمع وتحقيق: محمد جبار المعبيد. (د: ط). بغداد: دار الجمهورية.
- ديوان ليلى بن ربيعة العامري، (د: ت). (د: ط). بيروت: دار صادر.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد. (1412هـ-1992م). زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال. تحقيق: ناصر حسين علي. ط1. دمشق: المطبعة التعاونية.
- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي. (1406هـ-1986م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. ط1. دمشق: دار ابن كثير.
- الثمانيني، عمر بن ثابت. (1419هـ-1999م). شرح التصريف. تحقيق: إبراهيم بن سليمان النعيمي. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.
- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن. (1424هـ-2002م). شرح ديوان الحماسة لأبي تمام. علق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ. وضع فهرسه: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- شراب، محمد محمد حسن. (1427هـ-2007م). شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين بن عبدالله. (د: ت). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط2. القاهرة: دار الطلائع.
- الزبيدي، أبو بكر الحسن. (د: ت). طبقات النحويين اللغويين. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. مصر: دار المعارف.
- بحرق، العلامة جمال الدين محمد بن عمر. (1414هـ-1993م). فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير. تحقيق: مصطفى النحاس. (د: ط). جامعة الكويت: كلية الآداب.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1408هـ-1988م). الكتاب. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري. (1430هـ-2009م). الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوب التأويل. اعتنى به وعلق عليه: خليل مأمون شيحا. ط3. بيروت: دار المعرفة.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي. (د: ت). (د: ط). بيروت: دار صادر.
- القاسمي، محمد جمال الدين. (1376هـ-1957م). محاسن التأويل. خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. ط1.
- اليافعي، أبو محمد عبدالله بن أسعد. (1417هـ-1997م). مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان. وضع حواشيه: خليل المنصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. (1436هـ-2015م). المصنف. تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات. ط1. دار التأصيل.
- الأندلسي، أبو حيان النحوي. (د: ت). منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. (د: ط). مكتبة أضواء السلف.
- الملخ، حسن خميس سعيد. (1420هـ-2000م). نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. ط1. عمان: دار الشروق.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك. (1420هـ-2000م). الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. ط1. بيروت: دار إحياء التراث.

قائمة المراجع المرومنة:

The Holy Quran

- Al-Serafi, Alqadi Abu Saeed Al-Hassan bin Abdullah. (1374 AH -1955). **Akhbar Al-Nahaween Al-Basreen**. Edited by Taha Al-Zaini and Mohammed Khafaji. 1st Ed. Egypt: Mustafa Al-Babi Al-Halabi and his Sons Company and Printing House in Egypt.
- Abu Elmakarem, A. (1426 AH – 2006). **Principles of Grammatical Thinking**. 1st Ed. Cairo: Dar Ghareb.
- Ibn Khalawayh, Abu Abdalah Alhussein bin Ahmed. (1985). **Syntax Analysis (Ira'ab) of Thirty Chapters (Surahs) of the Holy Quran**. (Unknown Ed.) Beriut: Dar Alhilar Bookstore.
- Al-Sayouti, Jala Eldeen Abdelrahman bin Abi Baker. (1427 AH – 2006). **The Proposal in Grammar Principles**. Edited & Commentary by Abdelhakeem Atiya. Revised & Introduced by: Alaa Eldeen Atiya. 2nd Ed. Beirut: Dar Albeirut.
- Al-Batalyawsi, Abu Mohammed Abdullah Mohammed bin Assayed. (1996). **Al-Eqtidab Conciseness in Adab Alkhitaab**. Edited by Mustafa Alsaqqa and Hamed Abdelmajeed. (Unknown Ed.) Cairo: Dar Al-khotob Almasria.
- Ibn Malik, Mohammed bin Abdullah bin Abdullah. (Unknown Date). **Alfiyya of Ibn Malik in Grammar and Morphology (Known as Al-Khulasa in Grammar)**. Edited by Suleiman bin Abdelaziz Abdauulah Aloyyouni. (Unkown Ed.) Riyadh: Dar Almanhaj Bookstore.
- Ibn Kathir, Abu Al-fida Ismail bin Omar. (1418 AH – 1998). **Al-Bidaya wa-n-Nihaya "The Beginning and the End"**. Edited by Abdullah bin Mohsen Alturki. 1st Ed. Dar Hajar.
- Al-Sayouti, Abu Baker Jala Eldeen. (Unknown Date). **Bughyat Alwaeat fi Tabaqat Alnhween**. Edited by Mohammed Abu Al-Fadel Ibrahim (Unknown Ed.) Sidon: Al-Assriaya Bookstore.
- Al-Dahabi, Shams Eldeen Abu Abdullah Mohammed bin Ahmed bin Affan. (2003). **History of Islam and Deaths of Notable Individuals**. Edited by Bashar Marouf. 1st Ed. Beruit: Dar Al-Gharb Al-Islami.
- Ibn Jini, Abu Al-Fattah Othman. (Unknown Date). **Al-Khasais "The Characteristics"**. Edited by Mohammed Ali Alnajjar. (Unkown Ed.) Al-Elmiya Bookstore.
- Jameel Bothina's Collection of Poems**. (1402 AH – 1982). (Unknown Ed.) Beirut: Dar Beirut.
- Al- Ajjaj's Collection of Poems**, narrated by Abdelmalik Qareeb Alasmai. (1416 AH – 1995). Edited by Azza Hassan. (Unknown Ed.) Beirut: Dar Al-Shoroq Al-Arabi.

- Adi bin Zayed Al-Abadi's Collection of Poems.** (1385 AH – 1965). Collected & Edited by Mohammed Jabbar Al-Meabed. (Unknown Ed.) Baghdad: Dar Al-Jomhoria.
- Lubiyd bin Rabea Al-Amri's Collection of Poems.** (Unknown Date). (Unknown Ed.) Beirut: Dar Sadder.
- Ibn Al-Nazem, Bader Eldeen Mohammed bin Mohammed. (1412 AH – 1992). **Zubdat Al'aqwal fi Sharah Qasidat 'Abniat Al'afeal.** Edited by Naser Hussein Ali. 1st Ed. Damascus: Al-Tawonia Press.
- Ibn Al-Emad Al-Hanbali, Abu Al-Falah Abdelhai. (1406 AH – 1986). **Shadharat Aldhahab fi Akhbar Min Dhahb.** Edited by Mahmoud Al-Arnaot. Hadith verified by Abdelqader Al-Arnaot. 1st Ed. Damascus: Dar Ibn Kathir.
- Al-Thamanini, Omar bin Thabet. (1419 AH – 1999). **Explanation of Morphology.** Edited by Ibrahim bin Suleiman Al-Naimi. 1st Ed. Riyadh: Al-Rashed Bookstore.
- Al-Marzouqi, Abu Ali Ahmed bin Mohammed bin Al-Hassan. (1424 AH – 2002). **Explanation of Abu Tamam's Collection of Poems "Al-Hamasa".** Commentary & Notes written by Ghred Al-Sheikh. Bibliographies by Ibrahim Shams Eldeen. 1st Ed. Beirut: Dar Al-Khotob Al-Elmiya.
- Shurrah, Mohammed Hassan. (1427 AH – 2007). **Explanation of Poetic Evidence in Popular Grammatical Books for Four Thousand Pieces of Evidence.** 1st Ed. Beirut: Al-Resala Institution.
- Ibn Aqel, Supreme Judge Baha Eldeen bin Abdullah. (Unknown Date). **Ibn Aqel's Explanation of Alfiyya of Ibn Malik.** Edited by Moahmmed Mohyyeldeem Abdelhameed. 2nd Ed. Cairo: Dar Al-Tala'a.
- Al-Zabidi, Abu Baker Al-Hassan. (Unknown Date). **Categories of Linguist Grammarians.** Edited by Mohammed Abu Al-Fadel Ibrahim. 2nd Ed. Egypt: Dar Al-Maraef.
- Bahraq, Jamal Eldeen Mohammed bin Omar. (1414 AH – 1993). **Fath Al'aqfal Wahal Al'iishkal Bisharh Lamiat Al'afeal Almashhur Bialsharh Alkabir.** Edited by Mustafa Al-Nahas. (Unknown Ed.) Kuwait University: Faculty of Arts.
- Sibawayh, Abu Beshir Amr bin Othman bin Qanbar. (1408 AH – 1988). **Al-Khittab "The Book".** Edited & Explained by Abdelsalam Mohammed Haron. 3rd Ed. Cairo: Al-Khanji Bookstore.
- Al-Zamakhshari, Abu Al-Qassem Jarallah Mhamoud bin Omar. (1430 AH – 2009). **Alkishaf Ean Haqayiq Altanzil Waeuyun Al'aqawil fi Wujub Altaawil.** Discussion & Commentary by Khalil Mamoun Sheha. 3rd Ed. Beirut: Dar Al-Marefa.
- Ibn Manzur, Abu Al-Fadel Jamal Eldeen Mohammed bin Makram bin Ali. (Unknown Date). (Unknown Ed.). Beirut: Dar Sadder.
- Al-Qasmi, Mohammed Jamal Eldeen. (1376 AH – 1957). **Mahasen Altaawil "Advantages of Interpretation".** Hadith verified & commentary by Mohammed Fouad Abdelbaqi. 1st Ed.
- Al- Yafei, Abu Mohammed Abdullah bin Asaad. (1417 AH – 1997). **Marat Aljanaan Waeibrat Alyaqzan fi Maerifat Ma Yaetabir Min Hawadith Alzumani.** Notes by Khalil Al-Mansour. 1st Ed. Beirut: Dar Al-Khotob Al-Elmiya.
- Al- San'ani, Abdelrazeq bin Hamam. (1436 AH – 2015). **Al-Mosanaf "The Classifier".** Edited by Center of Researches & Information Technology. 1 Ed. Dar Al-Taseel.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan Al-Nahawi. (Unknown Date). **Manhaj Alsaalik fi Alkalam Ealaa Alfiyya of Ibn Malik.** (Unknown Ed.) Adwa Al-Salf Bookstore.
- Al-Malakh, Hassan Khamis Saeed. (1420 AH – 2000). **Theory of Reasoning in Arabic Grammar between Ancients and Moderns.** 1st Ed. Amman: Dar Al-Shoroq.
- Al-Safadi, Salah Eldeen Khalil bin Aybak. (1420 AH – 2000). **Al Wafi fi Al-Wafeyat.** Edited by Ahmed Al-Arnaot & Turki Mustafa. 1st Ed. Beirut: Dar Ehyia Al-Turath.